المنتجة في الزراعة الاوربية الغربية . أما الاوساط الاخرى فترى توسيع استراتيجية التوسع التجاري الخارجي لتشمل قطاع الزراعة والغذاء وتطرح صيغا ملائمة لاسناد مثل هذه الستراتيجية .

وهكذا فان **الاتفاق الاولي المعقود في نهاية تموز يوليو ١٩٧٥ مع مصر يمثل أولى مبادرات المجموعة الاوربية الغربية لتطبيق سياسة تصدير الحاصلات الزراعية لآجال طويلة** . وليس من قبيل المصادفة البتة ان **الاتفاق المذكور يوكل للرأسمال الاوربي الخاص مسألة تأمين البضائع المدرجة في الاتفاق** وذلك « باشراف السوق الاوربية المشتركة وبضمانة منها » . كذلك لا يخلو من الدلالة ان **الاتفاق يؤمن للمصالح الاوربية المذكورة أسواقا مستقرة للتصريف** ويختار لها شروطا مثبتة مسبقا كما يضمن لها دعما ماليا لصادراتها فيما لو انخفضت الاسعار المثبتة في الاتفاق عن الاسعار المعتمدة داخل دول السوق الاوربية المشتركة .

لنأخذ **تجارة تونس الخارجية** . ان نقل بعض الصناعات الهامشية المبتورة اليها وتجديد اندماج الاقتصاد التونسي ماليا عبر الاستثمارات وتجاريا عبر التبادل بالسوق الرأسمالية العالمية ظاهرة ملحوظة تتم تحت وطأة التسابق بين المصالح الرأسمالية المختلفة ولا سيما الاميركية والالمانية الغربية والفرنسية . ورغم طفرة أسعار الفوسفات والنفط الخام فان العجز التجاري التونسي تراجع خلال سنة ١٩٧٤ ولكن ظل خطيرا . لقد بلغ ٩ر٨٥ مليون دينار تونسي(٣٠) في غضون الشهور العشرة الاخيرة من سنة ١٩٧٤ هذه وكان مقداره ٥ر٩٢ مليون دينار خلال الفترة المقابلة من سنة ١٩٧٣ . وهكذا فان التحسن المتحقق في تغطية كلفة الواردات بدخل الصادرات أنزل معدل العجز من ٤ر٧٦ بالمائة خلال الاشهر العشرة الاخيرة من سنة ١٩٧٣ الى ٤ر٥٦ بالمائة في الفترة المقابلة من سنة ١٩٧٤ ، ولكن هذه النسبة الاخيرة تبقى عالية ومقلقة. **ولئن كانت قيمة المنتجات الرئيسية التونسية قد زادت خلال سنة ١٩٧٤ فان ارتفاع أسعار السلع المستوردة قد ابتلع قسطا هاما من تلك الزيادة** التي بلغت معدل ٧٢ بالمائة خلال الفترة المأخوذة من سنة ١٩٧٤ مقابل قيمة الواردات التونسية في الفترة المقابلة من سنة ١٩٧٣ . والواقع ان هذا الارتفاع الكبير تفاوتت نسبه بين الزمر الرئيسية المتعددة من السلع المستوردة .

ولا نستطيع أن نفصل تطور القيم السعرية للواردات والصادرات وبالتالي تطور الميزان التجاري وعجزه في المثال التونسي ، عن التوزع الجغرافي للتجارة الخارجية التونسية . وبالضبط فان مبادلات تونس مع كل من البلدان الاوربية المنضمة للسوق المشتركة والولايات المتحدة الاميركية ما تزال طاغية في تجارة تونس الخارجية(٣١).

لقد استأثرت البلدان التسع الاعضاء في السوق الاوربية المشتركة بنحو ثلثي الواردات التونسية خلال الاشهر العشرة الأولى من سنة ١٩٧٤ ، بينما مثلت صادرات تونس الى البلدان الاوربية المذكورة ما معدله ٥٨ بالمائة من مجمل الصادرات . وعلى الرغم من التحسن في صادرات تونس المتمثلة بزيت الزيتون والنفط الخام الى ايطاليا التي أصبحت اول زبون تجاري لتونس فان عجز التجارة التونسية مع السوق الاوربية خف قليلا دون أن يتقلص جديا . لا بل ان عجز ميزان التجارة التونسية مع فرنسا التي هي الممول المحظي لتونس قد تفاقم في سنة ١٩٧٤ .

ان تخصص اقطار المغرب العربي في زراعات معدة للتصدير كالحمضيات والنبيذ وزيت الزيتون واندماجها الزراعي والتجاري بفرنسا وببقية بلدان السوق الاوربية المشتركة أمر فرضه الاستعمار الكولونيالي الاستيطاني على كل من هذه الاقطار .